

## في وجه المدفع صيد الفيلة ووحيدات القرن في أفريقيا

يتجه عدد الفيلة في أفريقيا إلى التناقص بشكل عام، كما ازدادت عمليات القتل الغير قانوني بشكل حاد لوحيدات القرن خلال السنوات الأخيرة. وتشمل الجهات الفاعلة التي تمارس الصيد الغير المشروع الميليشيات المسلحة، والضباط العسكريين المحتالين، والصيادين التجار الغير مرخصين، وصيادي الكفاف. ويلجأ الصيادون الغير شرعيين إلى استخدام أسلحة من الطراز العسكري وبنادق من الطراز الرفيع عند مطاردتهم للفيلة ووحيدات القرن معرقلين بذلك جهود حراس الحياة البرية في ردعهم عن الصيد الغير المشروع.

### يستخدم الصيادون الغير شرعيين مجموعة من الأسلحة منها بنادق الصيد والكلاشنكوف والأسلحة النارية الحرفية

يستند هذا الفصل إلى مقابلات أُجريت مع خبراء رياديين في مجال الحفاظ على الحياة البرية بالإضافة إلى مواد مفتوحة المصدر للبحث في التحديات التي تواجه قوات مكافحة الصيد الغير مشروع، ووكالات إدارة الحياة البرية في مجموعة الدول الإفريقية التي تحتوي على مجموعات الفيلة ووحيدات القرن، والاستراتيجيات التي تعتمدها الجهات المذكورة. كما يقدم هذا الفصل أيضاً رؤية حراس ودعاة حماية الطبيعة وغيرهم من المتضررين من الصيد الغير مشروع في البلاد بالاستناد إلى أبحاث ميدانية أُجريت في كينيا.

النتائج الرئيسية:

- يلجأ الصيادون الغير شرعيين إلى استخدام أدوات متنوعة لقتل الفيلة ووحيدات القرن منها الأسلحة النارية والأسلحة الغير نارية.
- نظراً لاستمرار الطلب المرتفع على العاج وقرون وحيدات القرن، أصبحت بعض عمليات الصيد الغير مشروع وعمليات مكافحة الصيد الغير مشروع معسكرة على نحو متزايد بحيث أصبح يُستخدم فيها أسلحة من الطراز العسكري وأساليب عنيفة.
- الأسلحة النارية والذخيرة التي وُجدت في مواقع الصيد الغير مشروع غير محددة أو مسجلة أو متتعبة، على الرغم من إمكانية استخدام هذه الأساليب (أي التحديد والتسجيل والتتبع) في تحديد مصادر ومسارات تهريب أسلحة الصيد الغير مشروع.



- تقع مسؤولية معظم حالات الصيد الغير مشروع الواسعة النطاق على عاتق المجموعات المسلحة، ولكن مع ذلك، وُجّهت ادعاءات ضد بعض القوات المسلحة الحكومية بالصيد الغير مشروع.
- تستهدف بعض مجموعات الصيادين الغير شرعيين قطعان الفيلة ووحيديات القرن، ويمرور الزمن تكون قد قتلت عدداً كبيراً منها، لا سيما في المراعي حيث تتواجد مجموعات الفيلة ووحيديات القرن بكثافة.
- من دون الانخفاض الكبير في الطلب على العاج وقرن ووحيديات القرن، تستطيع الجهود الرامية إلى ردع الصيادين الغير شرعيين من خلال التدخلات المسلحة أن تعرقل الصيد الغير مشروع ولكنها لا تستطيع إيقافه.

تُمارَس مختلف أنواع الصيد الغير مشروع في كل أنحاء مجموعة الدول الإفريقية، وقد قلت مجموعات الفيلة بشكل كبير في جنوب أفريقيا نتيجة للصيد الغير شرعي الذي يمارسه الميليشيات المسلحة، والموظفين المكلفين بإنفاذ القانون المحتالين، والصيادين الغير شرعيين التجاريين، وصيادي الكفاف. ويعتبر الطلب على العاج الغير قانوني مؤشراً قوياً على اتجاهات الصيد الغير مشروع على مستوى العالم. أما العامل الأقوى المؤثر في نسبة الفيلة المقتولة بصورة غير شرعية على المستوى الوطني، هو ضعف الحكامة. ويُقصد بالصيد الغير مشروع الواسع النطاق: استهداف وقتل مجموعات كثيفة من الفيلة بصورة غير شرعية وعلى فترة قصيرة من الزمن. ووفقاً للحالات الموثقة، يُستخدم في هذا النوع من الصيد أسلحة نارية وكميات كبيرة من الذخيرة وطائرات الهليكوبتر الحربية. أما الصيد الضيق النطاق فيُقصد به استهداف الفيلة ووحيديات القرن الأفراد أو العدد الصغير منها للحصول على الربح. وعلى عكس الصيد الغير مشروع الواسع النطاق، يحدث الصيد الغير مشروع الضيق النطاق عبر فترة طويلة من الزمن، ويستخدم الصيادون فيه أسلحة نارية إضافة إلى الأساليب التقليدية التي تُستخدم لقتل الفيلة ووحيديات القرن.

### تُستخدم الأسلحة النارية، وكميات كبيرة من الذخيرة، وحتى طائرات الهليكوبتر الحربية في الصيد الغير شرعي الواسع النطاق

تشمل المجموعات المسلحة التي تمارس الصيد الغير مشروع، الميليشيات الموالية للحكومة والقوات المسلحة المعارضة، والفرق المكونة من جيش الدولة الحالي والسابق التي تمارس هذا النوع من الصيد بدوافع اقتصادية. وتعمل أغلب هذه المجموعات المسلحة في وسط أفريقيا بأعداد كبيرة وقد تمتلك قوة عسكرية كبيرة، لذا، فهي تشكل تحديات فريدة من نوعها بالنسبة إلى الحراس والمسؤولين عن حماية الحياة البرية. وللمجموعات المسلحة في وسط أفريقيا التأثير الأكبر على قطعان الفيلة من بين كل المجموعات المسلحة الأخرى في أفريقيا، وقد أدان مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى عمليات الصيد الغير مشروع المسلحة للمجموعات التي تحدث في تلك المنطقة.

ويمكن تصنيف الأسلحة النارية التي تُستخدم عادة لصيد الفيلة في ثلاث مجموعات: بنادق الصيد بأنواعها المختلفة، والأسلحة الصغيرة الأوتوماتيكية من الطراز العسكري بما فيها بنادق الهجوم والرشاشات الخفيفة، وبنادق الرش. كما تُستخدم أيضاً الأسلحة والأساليب التقليدية كالرمح والسم. وعلى الرغم من أن المعلومات حول الأسلحة والذخيرة التي يستخدمها الصيادون الغير شرعيين قد تعطي فكرة عن داخل الشبكات التي تدعم وتقوم بعمليات الصيد الغير مشروع بما في ذلك مصادر الأسلحة وخطوط التوريد، إلا أن هذه المعلومات لا تُجمَع على نحو منظم.

وتأخذ مبادرات مكافحة الصيد الغير مشروع عبر مجموعة الدول الإفريقية التي تحوي مجموعات الفيلة ووحيديات القرن العديد من الأشكال المختلفة، فأحياناً تكون على شكل مجموعات مكونة من الحراس التابعين للدولة والحراس الخاصين والجنود التابعين للحكومة والمنظمات المحلية الذين يعملون معاً للقضاء على الصيد الغير مشروع باستخدام القوة، أو أحياناً تكون من خلال العمل الشعبي الهادف إلى التأثير على السلوك والأخلاق على المستوى المحلي. ويمثل حراس وحدات مكافحة الصيد الغير مشروع خط الدفاع الأول ضد عمليات الصيد الغير مشروع، بالإضافة إلى منظومات إنفاذ القوانين الداعمة. وتعتبر مساءلة الصيادين الغير شرعيين مسألة على غاية من الأهمية، وكذلك مساءلة وإدانة الأشخاص الذين يديرون العصابات الإجرامية والذين يدعمون ويسهلون عملية الإتجار بالعاج وقرن ووحيديات القرن. ولكي تكون مبادرات مكافحة الصيد الغير مشروع فعالة، يجب أن تعتمد على تضافر جهود الهيئات الحكومية (بما فيها الهيئات القضائية)، ومنظمات الحفاظ المحلية والمنظمات الوطنية والدولية ومجموعات الحفاظ على البيئة. ■